السعر Price :

يعتبر السعر مقياس للقيمة بوحدات من النقود وقد انتشر استخدام النقود في العصر الحديث بحيث أصبحت جميع السلع تقيم بوحدات نقدية أي بأسعارها ، والأسعار قابلة للتغير أيضاً بحسب الزمان والمكان ووفقاً للندرة .

الاستثمار Investment :

هو الفرق بين الإنتاج والاستهلاك، وكلما كان الإنتاج أكبر من الاستهلاك كان هناك استثمار أكبر، ويأخذ الاستثمار صوراً متعددة منها الاستثمار الثابت الذي يتمثل في الآلات والمباني والمنشآت المختلفة ، أو في استزراع الأراضي الجديدة ، وبصورة عامة يمكن القول بأن الاستثمار هو إضافات جديدة إلى الرصيد الكلي من رأس المال ويتصف بقابلية للتآكل والتلف ، لذا يجب وبصورة مستمرة صيانته وتجديده بمزيد من الادخار والاستثمار .

هذا وإن حجم الاستثمار وكميته يستخدم كمقياس لمعدل النمو الاقتصادي في أية دولة، فكلما زادت نسبة الاستثمار أدى ذلك لزيادة مصادر الثروة ومن ثم زيادة الدخل القومي .

التوازن الاقتصادي Economic Equilibrium :

يتحقق التوازن للجسم أو الحدث إذا كانت القوى المحيطة بالجسم أو الحدث تعمل في اتجاهات متعاكسة وبنفس الدرجة ، أما إذا اختلت أي من القوى المتعاكسة فإن هذا يؤدي إلى تحريك الجسم لكي يأخذ وضعاً جديداً من التوازن، ويمكن الاستفادة من هذا المعنى عند تحليل الظواهر الاقتصادية المختلفة فالأسعار مثلاً تتحدد وفق قوى الطلب والعرض ، فعندما تتساوى تلك القوى ينشأ السعر التوازني ، وإذا ما تغيرت قوى الطلب مع افتراض بقاء قوى العرض ثابتة فإن السعر التوازني سيتحرك إلى سعر توازني جديد ... وهكذا يأخذ التوازن الاقتصادي صوراً متعددة حسب النظرة الجزئية أو الكلية أو الزمن .

فالتوازن الجزئي هو ذلك الوضع الذي يشعر فيه الفرد أو المؤسسة بثبات وضعه من ناحية إنفاق الدخل وثبات الأسعار والكميات المتاحة .

أما التوازن الكلي فيدل على توازن النظام الاقتصادي في دولة معينة بحيث ترتبط كل الوحدات الاقتصادية ببعضها في إطار توازن الأسعار والكميات المتاحة داخل كل نظام اقتصادي .

وأخيراً التوازن حسب الزمن فيمكن تقسيمه إلى توازن قصير الأجل وتوازن طويل الأجل ، ويقصد بالتوازن قصير الأجل إحداث التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة على أساس ثبات كمية الإنتاج وعدم إمكانية زيادتها ، أما التوازن طويل الأجل فهو يشير إلى تلك الفترة الزمنية والتي تسمح بإمكانية تغيير العوامل المؤثرة على الإنتاج والعوامل المؤثرة على الكميات المطلوبة إلى الدرجة التي يحدث فيها التوازن الكلي .

مستوى المعيشة وتكاليفها Stander of living and Stander of cost :

يطلق اصطلاح مستوى المعيشة على مقدار ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات في وحدة الزمن التي قد تكون يوم أو شهر أو سنة، وكلما ارتفعت كمية السلع والخدمات ارتفع مستوى المعيشة وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن زيداً يستهلك كمية من السلع والخدمات أكبر من التي يستهلكها عمرو ويمكن تطبيق هذا المثال على مختلف المجتمعات وبنفس الأسلوب .

ومما يجدر ذكره في هذا المجال بأنه لو فرض أن ارتفع دخل الفرد مع بقاء الأسعار للسلع والخدمات على ما هي عليه فإن الفرد سوف يستطيع أن يحصل على مزيد من تلك السلع والخدمات وفي هذه الحال يمكن أن يقال عن هذا الفرد بأن مستوى معيشته قد ارتفعت ، ولذا فإن التغييرات التي تحدث في الدخول والأسعار لها أهمية كبيرة للحكم على ارتفاع مستوى المعيشة أو انخفاضها، وكلما ارتفع الدخل بنسبة أكبر من ارتفاع الأسعار فهذا مؤشر يعكس ارتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح .

الرفاهية Welfare :

اختلف علماء الاقتصاد في وضع تعريف موحد للرفاهية، إلا أنهم اتفقوا على أن الثروة تعد الوسيلة الأساسية للوصول إلى الرفاهية ، وفي رأينا أن الرفاهية هي توفير أكبر قدر ممكن من الثروة واستخدامها استخداماً أمثلاً بهدف تحقيق غايات الفرد وحاجاته المتعددة ، وكلما استطاع الفرد أن يشبع مزيداً من رغباته المتعددة كلما كان هذا دليلاً على السير في طريق الرفاهية، وفي هذا المجال يجب ألا يغيب عن ذهننا بأن المزيد من الثروة قد لا تصلنا إلى مزيد من الرفاهية، وذلك فيما إذا انفقت على السلع التي قد تحدث ضرراً صحياً أو نفسياً مثل الإسراف على الطعام بشتى أنواعه أو التدخين أو المشروبات الروحية إلى الحد الذي يحدث ضرراً في الصحة العامة .

التوسع الأفقي في الزراعة

هو زيادة حجم الإنتاج عن طريق زيادة المساحة المزروعة عند ثبات مستوى التقنية وتكنولوجيا وتنظيم الإنتاج .

التوسع العمودي في الزراعة

هو التوسع الزراعي عن طريق زيادة حجم الإنتاج بتوظيف كل الإمكانيات واستخدام أفضل الأساليب الزراعية للمساحة نفسها من الأراضي .

الأراضي فوق الحدية

هي الأراضي التي تحقق ريعاً لأصحابها، حيث تزيد قيمة الناتج فيها على تكاليف الحصول على هذا الناتج .

الأراضي الحدية

هي الأراضي التي يتساوى فيها قيمة الناتج مع تكاليف الإنتاج .

الأراضي تحت الحدية

تكون فيها قيمة الناتج أقل من تكاليف الإنتاج، وهذه الأراضي غير صالحة للزراعة من الوجهة الاقتصادية لأن مستثمرها يخسر اقتصادياً .

محاصيل نقدية

محاصيل يتم إنتاجها وجنيها أساساً من أجل تسويقها، وهي في العادة قابلة للبيع بسهولة في الأسواق كالقطن والفواكه والخضار وغيرها .

علم الاقتصاد

أحد العلوم الاجتماعية الذي يبحث في سلوك الإنسان كعضو في مجتمع تجاه استغلال الثروة التي لها صفة الندرة والاستعمالات البديلة، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الإشباع للرغبات المتعددة والمتنافسة الإنسانية .

علم الاقتصاد الزراعي

هو أحد العلوم التطبيقية لعلم الاقتصاد، حيث يهتم بتطبيق النظريات والقوانين الاقتصادية في مجال القطاع الزراعي للوصول إلى حلول مثلى لمشكلات هذا القطاع .

فروع علم الاقتصاد الزراعي

1- اقتصاديات الأرض

يهتم موضوع اقتصاديات الأرض بدراسة كل ما له علاقة بحقوق التصرف في الأرض والموارد الطبيعية وطرائق استغلالها، ويبحث في الوسائل التي تحقق الكفاية الإنتاجية للأرض وصيانة التربة وتصنيف الأراضي وتملكها، وفي جميع القوانين والأنظمة التي تحكم استعمال الأرض الزراعية كعامل إنتاجي مهم .

2- إدارة المزارع

دراسة طرائق ووسائل تنظيم عناصر الإنتاج وتطبيق المعرفة التقنية والخبرات لكي تنتج المزرعة أكبر قدر ممكن من الدخل الصافي والأرباح .

3- التسويق الزراعي

يعرف بأنه مجموعة من الوظائف المتصلة بنقل ملكية السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك والمرتبطة بأي تغير في شكلها لزيادة منفعتها الاقتصادية .

4- الإصلاح الزراعي

مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها الحكومة التي تؤدي إلى تغيير البنية الهيكلية للنظام الزراعي ومعالجة عيوبه المختلفة .

5- التمويل الزراعي

يبحث في الطرائق والوسائل التي تمكن المزارع من الحصول على الأموال اللازمة للقيام بعمليات الإنتاج الزراعي وما يرافقه من أنشطة كتنمية الموارد الزراعية وتخزين ونقل وتصنيع المنتجات الزراعية .

6- اقتصاد الإنتاج الزراعي

يتضمن الفعاليات التي تؤدي إلى خلق المنفعة الشكلية؛ أي تحويل شكل المادة إلى منفعة قابلة لإشباع الحاجات .

7- السياسة الزراعية

مجموعة الإجراءات والأساليب والتدابير التي يتم اتخاذها في وقت ما لتحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية مستقبلية معينة تلبي الرغبات الغذائية والمعيشية لأبناء المجتمع، وتخلق بيئة الاستقرار المناسبة لنمو الجوانب الاجتماعية الأخرى .

التنمية الزراعية

كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية ويتم ذلك بإعادة تنظيم العلاقات الزراعية وزيادة الموارد الزراعية في الريف .

9- التعاون الزراعي

يهدف إلى خدمة المزارع بشكل خاص والقطاع الزراعي بشكل عام من خلال توحيد الجهود في سبيل تحقيق المنفعة التي لا يستطيع المزارع تحقيقها بجهوده الفردية، ويتم ذلك ضمن إطار التنظيمات التعاونية .

قانون تناقص المنفعة Law of diminishing utility

المنفعة كما مر معنا تعبر عن صلاحية الشيء للإشباع، ومن الملاحظ أن درجة المنفعة لأي سلعة تقل كلما ازداد استهلاك الفرد منها خلال فترة معينة من الزمن، ويستمر تناقص درجة المنفعة إلى أن تصل إلى درجة العدم أو الصفر، وإذا استمر الفرد بالاستهلاك فإن ذلك سوف ينعكس عليه سلبياً ويشعر بالألم، فمثلاً لو أن زيداً من الناس أكل عدداً من ثمار التفاح في وقت معين فإن المنفعة التي يحصل عليها من التفاحة الأولى تكون كبيرة ولنفرض قدر لها رقم (15) ، أما التفاحة الثانية فستكون منفعتها أقل من الأولى ولنفرض قدر لها رقم (12)، أما التفاحة الثالثة فستكون منفعتها أقل من التفاحة الثانية ولنفرض قدر لها رقم (10)، وهكذا باستمرار أكل التفاح تتناقص درجة المنفعة حتى تصل إلى

درجة الصفر أو العدم، فإذا استمر في استهلاك وحدات من التفاح أكثر من ذلك فإن درجة المنفعة تصبح عكسية وسوف يشعر بالألم .

من الملاحظ أن الناس لا يستمرون في استهلاك سلعة إلى أن تصبح منفعتها سالبة، بل يتحولون إلى استهلاك وحدة أولى من سلعة جديدة تشبع عندهم رغبة تزيد على ما كان منظر الحصول عليه من منفعة إذا استمر باستهلاك وحدة تالية من السلعة الأولى .

المنفعة الحدية Marginal utility

تشير المنفعة الحدية إلى الزيادة في المنفعة الكلية نتيجة استهلاك وحدة جديدة من السلعة، ويمكن توضيح معنى المنفعة الكلية أو المنفعة الحدية بوضع الجدول الآتي الذي يفترض شخصاً ما يستمر في أكل وحدات من سلعة التفاح :

جدول المنفعة

عدد الوحدات المستهلكة من التفاح	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
1	15	15
2	27	12
3	37	10
4	45	8
5	51	6
6	55	4
7	57	2
8	58	1
9	58	0
10	56	2 −

يلاحظ من الجدول السابق أن المنفعة الكلية تعبر عن تجميع لدرجات المنفعة التي يحصل عليها المستهلك، فالمنفعة الكلية مثلاً للوحدة السابعة هو الرقم (57)، وللوحدة التاسعة هو الرقم (58) .

أما المنفعة الحدية فهي تعبر عن منفعة آخر وحدة مستهلكة أو مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة استهلاك وحدة جديدة، وعلى هذا الأساس فإن المنفعة الحدية للوحدة الرابعة من التفاح كانت (8) وللوحدة التاسعة (0) وهكذا ... ، ويمكن تصوير درجات المنفعة برسم بياني مكون من محورين أحدهما رأسي يعبر عن درجات المنفعة، والآخر أفقي يعبر عن الوحدات المستهلكة من السلعة على النحو الآتي:

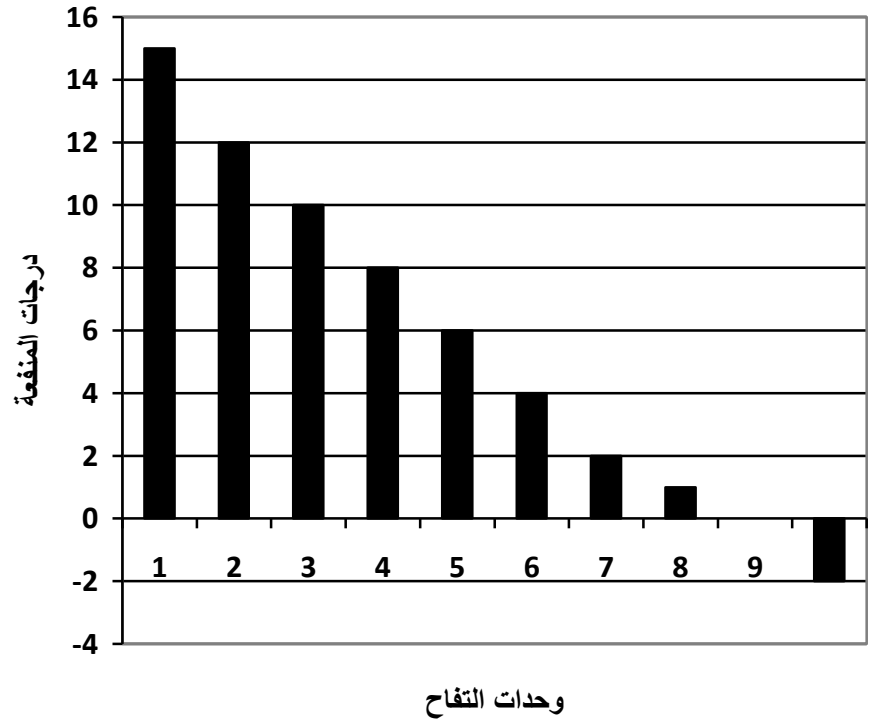

المراجع

1- حسين، رعد جعفر (2014) – محاضرات في مادة الاقتصاد الزراعي . (عن الشابكة تاريخ الزيارة 2018/9/20)

2- خياط، سهيل (2010) – التكثيف الزراعي . كلية الزراعة، منشورات جامعة البعث، 238 ص .

3- العلي، جمال مصطفى – محاضرات غير منشورة في الاقتصاد الزراعي، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة البعث .

4- الفتيح محمد سعيد، عبد اللطيف عبد الغني (1998) – الاقتصاد الزراعي. كلية الزراعة، منشورات جامعة حلب، 301 ص .